بالفصل في الرواية الحسين بن سعيد عن رجاله عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال كل عتق يجوز فيه المولود الا في كفارة القتل فان الله تعالى يقول فتحرير رقبة مؤمنة يعني بذلك رقبة قد بلغت الحنث ويجري فيه الظهار وصبي ممن ولد في الاسلام ويحكم له باسلام الصبي باسلام احد ابويه ح يجب كون الرقبة منفصلة فلا يجزي الحمل وان كان ابواه مسلمين لا قبل كمال انفصاله ولو اعتقه حين الولادة ثم مات اجزاه ان كان تحرك بعد الولادة حركة الاحياء د يجزي الأخرس اذا كان تدين منه الاسلام وكان احد ابويه مسلما ولو كانا كافرين فبلغ واسلم فالشاة اجزاء سواء صلى او لا والمستبي من اطفال الكفار لا يجزي ان انفرد به اباي المسلم عن ابويه الكافرين ولو سلم الرقيق فالوجه عدم الاجزاء نعم ينبغي ان يفرق بينه وبين ابويه لان لا يمنعاه عن عزم الاسلام ه يكفي في الاسلام الاقرار الشاهدين ولا يشترط في الاجزاء الصلوة ولا التبري تماما عدا الاسلام ويجزي ولد الزنا اذا كان مسلما وهم بعض علمائنا بالفرض ضعيف ولو كانت اعجمية وعرف مولاها او الحاكم لغتها اجزات والا انتظرت الى التوجيهين ويلزمان بالاسلام و يشترط السلامة من العيب الموجبة للعتق في الحي والخزام والاقعاد وسكل المولى به ولا يشترط السلامة من غير ذلك فيجزي الاصم والمخصي واقطع اليدين او احد الرجلين لا مقطوع احداهما والأقرع والأعور والأعرج واقطع الأذنين والرقباء والهرم العاجز والريض سواء رجي برؤه او لا وسواء مات في مرضه ذلك او لا والأبرص وفي اجزاء المجنون المطبق عندي اشكال اما لو سبق منه الاسلام ولا يزال عليه ولو اعتق المرتد حال ردته لم يجز عليما اختزاه سواء كان عن فطرة اولا ولو اعتقه بعد رجوعه الى الاسلام فان كان عن غير فطرة اجزاه وان كان عن فطرة فالوجه عدم الاجزاء وكذا لو اعتق من وجب قتله حدا سوى التوبة ولو قتل عبدا واعتقه في الكفارة فللشيخ قولان اقواهما عدم الجواز وكذا القولان في المتطاء والأقرب الاجزاء ويقضي الولي الدية ولو عفى المولى صح عتقه في الموضعين ولا بين من تجدد العتق بعد الجرح لو سبق العتق على ما اخترناه وكذا لا يجزي لو سبق ما يجب القصاص كما لو عفى ويجزي لو عفى عن ذلك ولو سبق الجرح العتق ثم مات فالوجه الاجزاء وان تعذر القصاص بعفو المولى حينئذ ن المكاتب المطلق اذا ادى من كتابته شيئا لم يجز عتقه القصاص للملك بالرحم ولو ادى شيئا ولكن مشروطا فالوجه الاجزاء ولو كانت الكتابة فاسدة اجزا اجماعا لأنه المدبر فان اعتقه بعد تقسيم التدبير اجزا اجماعا وان اعتقه قبله فالأقوى الاجزاء خلافا للشيخ في نهايته ويجوز عتق ام الولد سواء كان ولدها حيا او ميتا او ولدها المولود بعد موته فان ولدا لا يجزي سواء استقر الوجوب فيه بان كان مطلقا او مقيدا بشرط حصل او استقر ان تعلق بشرط يتوقع وجوده ولو فات الشرط اجزا بخلاف الأقرع والغائب اذا لم يعرف موته وان انقطع خبره ولو عرفت وفاته قبل العتق لم يجز ولو كان عتقه في نذر مرسل في الكفارة حينئذ اشكال ولو اعتق الرهون صح ان اجاز المرتهن والا فلا وقيل الشيخ يصح مع عدم الاجازة اذا كان موسرا وقد سلف ذلك ان كان حالا

Copyright © King Saud University

ويرهن عوضه ان كان مؤجلا ولو اعتق المغصوب صح عتقه واجزاء عن الكفارة ح لو اعتق جزأين عبد مشخص وزري التكفير صح وسري العتق اليه اجزم ولو نوى اعتاق الجزء الذي باشره بالأعتاق عن الكفارة دون غيره ففي الأجزاء اشكال ولو كان مشتركا فاعتق نصيبه عن الكفارة وهو موسر اجزاء ان قلنا بعتقه اجزم بالأعتاق اذا نوى اعتاق جميعه عن الكفارة ولو نوى عتق نصيبه خاصة ففي الأجزاء اشكال وان قلنا يعتق باداء قيمة حصة الشريك عتق نصيبه فان نواه عن الكفارة ثم دفع القيمة ونوى الأعتاق عن الكفارة فالأقرب الأجزاء ولو نوى عتق الجميع عند الأعتاق ولم ينو عند الاداء ففي الأجزاء نظر ولو كان معسرا صح العتق في نصيبه ولم يجز عن الكفارة وان نواه ولا يسري العتق الى نصيب الشريك وان يسر بعده لك ولو ملك النصيب فنوى اعتاقه عن الكفارة فالأقرب الاجزاء ولو تحقق عتق الرقبة وان كان بتعدد فلو اعتق نصفين من العبيد مشركين لم يجزه لعدم تحقق عتق النسمة وكذا لو كان نصف الرقبة حرا ولو اشترى من يعتق عليه ونوى اعتاقه عن الكفارة فالوجه عدم الاجزاء لأن النية لم يصادف ملكا قبل الشراء والاعدة والشيخ قولان احدهما الاجزاء ط لو قال له انت حر عليك كذا لم يجز عن الكفارة لأنه اشتراه عن العوض فلم تحصل الغيرية وكذا لا يجزي لو قال له اعتق عبدك عن كفارتك وعلي كذا فاعتقه على ذلك وفيه وقوع العتق حينئذ اشكال ان قلنا بوقوعه وجب له العوض على الجاهل فان رد المالك العوض لم يخرج عن الكفارة وهل يبقى العتق عن الباذل العوض الأقرب انه يقع عن المالك بالأقرب بتقديم وكر العوض وتأخير شل اعتقت عبدي علي ان عليك كذا عن كفارتي او اعتقت عبدي عن كفارتي علي ان عليك كذا عن كفارتي علي ان عليك كذا او اعتقه عن كفارتي للانبياء الجواب على الأستدعاء فان قال رددت عليك العوض لم يجز عن كفارته لم يجزه ولو تصدق العتق مجزيا عن العوض صح ولو قال العتق مستولد على الف فاعتق صح واستحق العوض فالأقرب عن الكفارة مح لو اعتق عبدا مسلما صح واجزاء عن الكفارة سواء شرط عليه عوضا او لم يشرط وسع شرط العوض يلزمه العوض مع العتق عنه ولو لم يشرطه او شرط عدمه لم يلزمه ولو اعتق عنه متبرعا صح عن العتق لا عن المعتق عنه فقد النية ولو اعتق عن ميت فان كان وصيا فيه صح وكذا ان كان ولدا سواء اعتق من مال الميت او من ماله عنه وان كان اجنبيا لم يجز على اشكال والأقرب بين الكفارة المحتومة والمرتبة في ذلك ولو قال اعتق مستولدك عني على الف فاعتق فالأقرب الاجزاء لأن ذلك ليس بيعا ولو قال اذا جاء الغد فاعتق عبدك عني بالف فاعتق في الغد صح واستحق ولو قال عند غروب الشمس اعتق فاعتق قبله صح ولو قال له اعتقه عني على خمر او خنزير فاعتقه ففي تقرر العتق اشكال فان قلنا